يوميـــات اقتصاديـــة مختـــارة

إعـــداد: كـابـــي الخـــوري

نيسان/ أبريل ٢٠١١

ـ ناقش المؤتمر المصرفي العاشر لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في الدوحة أواخر الشهر الماضي التطورات والقضايا الجوهرية التي تؤثر في البيئة المصرفية العربية والتحديات المالية التي تواجهها ودور المصارف في التنمية، وخطوات استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس النقدي الخليجي (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٥، نيسان/ أبريل ٢٠١١).

ـ قدر الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في سلطنة عمان درويش البلوشي تكلفة العلاوات التي منحت مؤخراً، مثل إعطاء رواتب للباحثين عن عمل وعلاوة غلاء المعيشة بنحو مليار ريال عماني، أي ما يزيد على المليارين ونصف المليار دولار. لكنه اعتبر أن هذه الأعباء الجديدة على ميزانية الدولة تمت دراستها، بحيث لا تضر بسير مشاريع الخطة الخمسية. ويسعى اليوم المسؤولون الرسميون في السلطنة إلى معالجة أزمة العمال في القطاع الخاص الذين يطالبون بزيادات وعلاوات، أسوة بتلك التي قدمت للقطاع العام. وقد أدت هذه الأزمة إلى إضرابات واعتصامات في الكثير من المنشآت الصناعية والانتاجية المختلفة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣/ ٤/ ٢٠١١).

ـ أفاد تقرير لصندوق النقد الدولي أن ديون قطر الخارجية ارتفعت بنسبة ٨٠ بالمئة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ لتصل في العام ٢٠١٠ إلى ١٠٣,٩ مليار دولار. وعزا التقرير هذا الارتفاع الحاد ـ بشكل رئيسي ـ إلى زيادة الإنفاق على البنى التحتية الاستثمارية، وصولاً إلى تطوير البنى التحتية اللازمة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم العام ٢٠٢٢. وتركز الحكومة القطرية في موازنتها للعام ٢٠٠١ ـ ٢٠١٢ التي بدأت العمل بها بداية نيسان/ أبريل الجاري على تطوير البنية التحتية في البلاد. وقد وضعت موازنتها على أساس ٥٥ دولاراً سعراً لبرميل النفط. وتقدر ايرادات الموازنة الجديدة بنحو ٤٤,٦ مليار دولار، والنفقات بنحو ٣٨,٤ مليار دولار، ما يعني فائضاً يقدر بنحو ٦,٢ مليار دولار، وهو أقل من الفائض الفعلي المتوقع في ظل ارتفاع أسعار النفط (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (المييس)، العدد ١٥، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

ـ حذر روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، من ازدياد أعداد الفقراء وزيادة معاناتهم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكذلك أسعار الوقود بسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط والكوارث الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم في الأسواق الناشئة، وتأثير ذلك في أسعار الغذاء، وهو ما يشكل أكبر تهديد للفقراء في جميع أنحاء العالم، لأن الأرقام ترسم صورة قاتمة للضغوط المستمرة على الفقراء. وقال: «إن أرقام الفقراء تتزايد ٦٨ شخصاً مع كل دقيقة. . . ، أي أكثر من شخص في الثانية، والوقت ليس في صالحنا ولا بد من العمل بسرعة» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٤/ ٢٠١١).

ـ توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب العالمي على النفط في نهاية العام

٢٠١١ إلى ٨٩,٤ مليون برميل يومياً، وأن تتم تلبية هذا الطلب مع ارتفاع انتاج كل من السعودية والإمارات والكويت (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (المييس)، العدد ١٦، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

ـ أعلن عبد الكريم أبو النصر، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي أمام المنتدى الاقتصادي العربي ـ التركي الذي انعقد في مدينة إسطنبول التركية أن السعودية وضعت خططها لتنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار في تركيا على مدى الـ ٢٠ سنة المقبلة، متوقعاً تجاوز الناتج المحلي التركي بحلول عام ٢٠١٥، تريليون دولار، ليشغل المركز الـ ١٧، في حين إن الناتج المحلي السعودي سيحل في المركز الـ ١٩ بحجم يقدر بـ ٦٥٦ مليار دولار. وقال أبو النصر إن السعودية تحتل المركز الـ ٢٣ بناتج محلي إجمالي يبلغ ٤٣٤ مليار دولار، في حين إن الاقتصاد التركي الذي يبلغ حجم ناتجه المحلي ٧٢٩ مليار دولار يحتل المركز الـ ١٧، وذلك بحسب تصنيف العام الماضي. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي القوي، على خلفية ارتفاع أسعار النفط وتدفق عائدات النفط إلى السعودية، سمح بخفض الدين الحكومي من نسبة تفوق الـ ٨٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١٥ بالمئة في العام الماضي. وكشف أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وصلت إلى ١٢٩,٤ مليار دولار، مقابل ٨٦,٩ مليار دولار في تركيا، في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩. واعتبر أبو النصر بلاده أهم شريك تجاري لتركيا بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث مثلت صادرات المملكة ٧٦ بالمئة من إجمالي صادرات هذه الدول إلى تركيا، في حين بلغ التبادل التجاري بين البلدين ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مرتفعاً من نحو ١,٣ مليار في عام ٢٠٠٢ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ٤/ ٢٠١١).

أيار/ مايو ٢٠١١

ـ توقع بنك الاستثمار المصري (سي آي كابيتال) أن ترتفع إيرادات قناة السويس خلال العام الحالي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ إلى ٥ مليارات دولار، بعد ارتفاع عائداتها إلى ١,٣ مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٦، أيار/ مايو ٢٠١١).

ـ توقعت مصادر مصرفية في السعودية وصول متوسط سعر برميل النفط في العام الحالي ٢٠١١ إلى نحو ٩٥ دولاراً، في الوقت الذي توقعت فيه أن يبلغ حجم الإنتاج للمملكة عند مستوى ٩ ملايين برميل يومياً. وقدر د. سعيد الشيخ، كبير اقتصاديي مجموعة البنك الأهلي التجاري أن يصل فائض الميزانية في السعودية إلى نحو ٩٥ مليار ريال (٢٥,٣ مليار دولار) مقابل أن يصل الإنفاق الحكومي الحالي إلى نحو ٨٤٦ مليار ريال (٢٢٥,٦ مليار دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٥/ ٢٠١١).

ـ توقع معهد التمويل الدولي (دبل آي إف) أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تحفيز النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة عبر زيادة الإنفاق الحكومي

بمعدلات كبيرة، مستفيدة من الفوائض المالية الضخمة المتوفرة لديها والمقدرة بنحو ١,٧ تريليون دولار، مقارنة بضآلة الالتزامات الأجنبية التي تفوق ٥٠٠ مليار دولار. ومن هذا المنطلق توقع المعهد أن يتسارع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي ٢٠١١ ليصل في المتوسط إلى٦,٥ بالمئة حيث تتصدر قطر قائمة النمو بمعدل ١٨,١ بالمئة تليها السعودية بمعدل ٥,٣ بالمئة ثم الكويت بمعدل ٤,٤ بالمئة ثم سلطنة عمان بمعدل ٤,٥ بالمئة ثم الإمارات العربية المتحدة بمعدل ٣,٨ بالمئة ثم البحرين بمعدل ٢,٩ بالمئة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ٥/ ٢٠١١).

ـ منحت الحكومة العراقية ٢٤٣ مليون دولار للشركات النفطية العاملة في القطاع النفطي في كردستان، تعويضاً لها عن مصاريفها التي سبق أن أوقفتها وزارة النفط العراقية وأصرت حكومة الإقليم على صرفها لتمكين تلك الشركات من مواصلة نشاطاتها بالإقليم. وتشكل الخطوة انفراجاً في المشكلة النفطية العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان (**الشرق الأوسط**، لندن، ٧/ ٥/ ٢٠١١).

ـ أعلن وزير المالية المصري سمير رضوان خلال ندوة «دور السياسات المالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.. مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير»، التي نظمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة المالية، أن عجز الموازنة بلغ نهاية الشهر الماضي ٨,٤ بالمئة، ويتوقع أن يسجل مع نهاية العام المالي الحالي ٩,٢ بالمئة، كما أن قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية بالبنك المركزي تراجعت إلى ٢٤,٩ مليار دولار حالياً. وأكد اهتمام الحكومة بالشأن الاجتماعي، مشيراً إلى أن وزارة المالية أعدت عدداً من البرامج التنموية تمول من خارج الموازنة العامة مثل برنامج للاسكان منخفض التكاليف وهناك اهتمام متزايد من عدة جهات دولية وإقليمية للمشاركة في تمويل هذا البرنامج. وأشار إلى أن هناك برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتولى أحد البنوك المصرية العامة ملف تمويل هذا القطاع. وقد عرضت السعودية دعم هذا البنك المصري بنحو ٢٠٠ مليون دولار (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠/ ٥/ ٢٠١١).

ـ قدمت السعودية إلى مصر برنامج مساعدات وتسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة بقيمة أربعة بلايين دولار تتوزع على قروض ميسرة وودائع ومنح. واعتبر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الذي يدير شؤون البلاد منذ ١١ شباط/ فبراير الماضي، أن هذا الدعم يؤكد وقوف السعودية إلى جانب مصر في هذه المرحلة التاريخية (**الحياة**، بيروت، ٢٢/ ٥/ ٢٠١١).

ـ ذكرت الأنباء أن أبو ظبي تخطط لبناء خط ثانٍ لتصدير نفطها والنفط السعودي بحلول العام ٢٠٢٠، بدون المرور في مضيق هرمز الذي قد تغلقه إيران في حال تعرضت لعمل عسكري (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (المييس)، العدد ٢١، ٢٣ أيار/ مايو٢٠١١).

ـ أعلن السفير القطري في القاهرة صالح أبو العينين أن وفداً قطرياً سيجري

محادثات في القاهرة لضخ المزيد من الأموال القطرية في شكل استثمارات متعددة تزيد قيمتها على ١٠ مليارات دولار في السوق المصرية لتوفير فرص عمل جديدة، وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين ودعم الاقتصاد المصري (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/ ٥/ ٢٠١١).

ـ أظهر استطلاع للرأي في الأردن أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن ٩٥ بالمئة من الأردنيين يؤيدون انضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً للاستطلاع، فإن ٢٧ بالمئة من المستطلعين يعتبرون أن الأردن سيقدم الخبرات والكفاءات من خلال انضمامه إلى مجلس التعاون، فيما يرى ٢٨ بالمئة أن أهم ما يمكن أن يحصل عليه الأردن من الانضمام إلى المجلس «توفير فرص عمل وتسهيل شروط التأشيرة»، فيما «أفاد ٣٠ بالمئة أن ما سيحصل عليه الأردن هو منحة نفطية فورية» (**السفير**، بيروت، ٢٥/ ٥/ ٢٠١١).

ـ أفادت إحصاءات رسمية أن عدد العمال الوافدين في السعودية يصل إلى ٨ ملايين وافد، ٦ ملايين منهم يعملون في القطاع الخاص، وأن حجم التحويلات المالية الخارجية للعمالة الوافدة يصل إلى ٢٦,٦ مليار دولار سنوياً. وقال وزير العمل السعودي عادل فقيه إن الإحصاءات كشفت عن وجود ٥٠٠ ألف عاطل وعاطلة عن العمل في المملكة، يمثلون ١٠,٥ بالمئة من التعداد السكاني، منهم ٢٨ بالمئة إناث، و٤٠ بالمئة من البطالة لخريجي الثانوية العامة، ولفت إلى أن ٩٠ بالمئة من العاملين في القطاع الخاص غير سعوديين، فيما يمثل السعوديون ١٠ بالمئة في تلك القطاعات. وأكد أن وزارته مستمرة في تفعيل المعايير الجديدة والملزمة لتقييم المنشآت في توطين الوظائف من خلال برنامج «نطاقات»، باعتباره نظاماً ثابتاً، لا مجال للتراجع عنه (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ٥/ ٢٠١١).

حزيران/ يونيو ٢٠١١

ـ استضافت بيروت يومي ٢٦ و٢٧ أيار/ مايو ٢٠١١ «منتدى الاقتصاد العربي» الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع مصرف لبنان المركزي وجمعية مصارف لبنان ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وقد تناولت أعمال المنتدى التطورات الأخيرة على الساحة العربية وما أوجدته من معطيات جديدة لها انعكاسات سياسية واقتصادية وتأثيرات على بيئة الأعمال والاستثمار في المجتمعات العربية (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٧، حزيران/ يونيو ٢٠١١).

ـ رأى محافظ مصرف الإمارات المركزي سلطان ناصر السويدي أنه لا يوجد تحرك قوي من جانب دول مجلس التعاون الخليجي لشراء سندات الخزانة الأمريكية في الوقت الحالي، نافياً أن يكون هناك أي تغيير في سياسة البنوك المركزية الخليجية في هذا الصدد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢/ ٦/ ٢٠١١).

ـ توقع حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي، أن يرتفع إنتاج العراق من النفط إلى ٣ ملايين برميل يومياً في

نهاية العام الحالي، ويزيد ٥٠٠ ألف إلى مليون برميل يومياً إضافية العام المقبل. ويتراوح إنتاج العراق حالياً بين ٢,٧ و٢,٨ مليون برميل يومياً، وتصل صادراته النفطية إلى ٢,٢٢٥ مليون برميل يومياً. ويقوم العراق بإعادة بناء البنية التحتية لقطاعه النفطي بعد سنوات من الحرب، وقد وقع اتفاقات مع شركات نفط كبرى للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧، لكن معظم المحللين يرون أن ٦ إلى ٧ ملايين برميل يومياً سيكون هدفاً أكثر واقعية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ٦/ ٢٠١١).

ـ انفضت اجتماعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا بدون التوصل إلى اتفاق على رفع الإنتاج بعد فشل السعودية في إقناع المنظمة بزيادة إمدادات المعروض. وصرح عبد الله البدري، الأمين العام للمنظمة، بأن المنظمة لم تتمكن من التوصل إلى توافق على خفض أو زيادة الإنتاج، فيما صرح علي النعيمي، وزير البترول السعودي بأن السعودية ملتزمة بإمداد سوق النفط بكل احتياجاتها، وأن أربع دول خليجية عربية، منها الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، اقترحت زيادة الإنتاج ١,٥ مليون برميل يومياً عن سقف الإنتاج الحالي لـ «أوبك» البالغ ٢٨,٨ مليون برميل يومياً بما في ذلك العراق ليصبح الإنتاج الكلي ٣٠,٣ مليون برميل يومياً. لكنه أضاف أن سبعة من أعضاء (أوبك) الاثني عشر عارضوا اقتراح السعودية زيادة إنتاج المنظمة. وقال إن السبعة هم: الجزائر وليبيا وأنغولا والإكوادور وفنزويلا والعراق وإيران (**الشرق الأوسط**، لندن، ٩/ ٦/ ٢٠١١).

ـ أكدت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** أن المسؤولين الأمريكيين ما زالوا غير قادرين على تحديد ما الذي حدث بالضبط لشحنة من النقد بلغت ٦,٦ مليارات دولار من الأموال العراقية نقلتها طائرات أمريكية إلى بغداد عقب الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ للإنفاق على مشروعات إعادة الإعمار وغيرها.وقالت الصحيفة إن المبلغ كان ضمن ١٢ مليار دولار تم إرسالها إلى بغداد على متن عشرين رحلة في عملية تعتبر أكبر جسر جوي لنقل النقد في التاريخ. وأشارت إلى أن المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي الحكومة العراقية يغلقون حالياً الحسابات الخاصة بتلك الفترة. وبالرغم من التحقيقات التي جرت على مدى عدة سنوات فإن المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية لا يعرفون بالضبط ما الذي حدث لـ ٦,٦ مليارات دولار من تلك الأموال. ويعتقد بعض المحاسبين في الحكومة الاتحادية أن بعض أو كل الأموال قد سرقت ولم يكن اختفاؤها مجرد خطأ في الحسابات. وقال المفتش العام في العراق لإعادة الإعمار ستوارت بوين الذي رأس مكتباً أنشأه الكونغرس، إن الأموال المختفية «قد تمثل أكبر سرقة للأموال في التاريخ القومي الأمريكي. ويهدد المسؤولون العراقيون باللجوء إلى المحكمة لاستعادة الأموال التي تمثل عائدات نفط عراقية وأموال أصول عراقية، إضافة إلى أموال فائضة من برنامج الأمم المتحدة الخاص بالنفط مقابل الغذاء،

لكن مسؤولين أمريكيين يقولون إن الكونغرس الذي وافق على إنفاق ٦١ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين على مشروعات إعادة الإعمار وعلى التنمية في العراق من غير المتوقع أن يعوض العراق عن أموال عراقية لا يجدها ولا يستطيع معرفة مصيرها (**الجزيرة نت**، ١٤/ ٦/ ٢٠١١).

ـ توقعت الحكومة السودانية أن تفقد ٣٦,٥ بالمئة من إيراداتها بعد انفصال الجنوب الذي تمّ الاعلان عنه في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، وذلك بسبب خسارتها لحصتها من عائدات النفط المنتج من الجنوب. وأبلغ وزير المالية السوداني علي محمود محمد الصحفيين أنه «تم توجيه رسالة إلى حكومة جنوب السودان نعلمها فيها أننا لن نسمح لها باستخدام خط أنابيب النفط والمصفاة وميناء التصدير بعد التاسع من تموز/ يوليو موعد إعلان الانفصال رسمياً إلا بعد الاتفاق على قيمة إيجار هذه البنية التحتية».وقال إن الحكومة السودانية ستعمل على سد العجز في ميزانيتها ـ جراء خسارة حصتها من عائدات النفط ـ بإعادة هيكلة الدولة وزيادة الإيرادات عبر توسيع المظلة الضريبية وزيادة إنتاج سلع القمح والسكر والحبوب الزيتية. من جهته قال محافظ بنك السودان المركزي محمد خير الزبير للصحفيين إن مفاوضات مع جنوب السودان ستبدأ اليوم في أديس أبابا لبحث «كيفية تأجير البنية التحتية للبترول الموجودة في الشمال وهي خط الأنابيب ومصفاة التكرير وميناء التصدير». كما أكد أن الحكومة السودانية «ستفتح الباب على مصراعيه للاستثمار في السودان». وينتج السودان حالياً ٤٨٠ ألف برميل من النفط، ٧٣ بالمئة منها من حقول تقع في الجنوب، بينما يوجد خط أنابيب النفط والمصفاة وميناء التصدير في أراضي شمال السودان. ويتوقع السودان أن يرتفع إنتاجه من النفط قليلاً إلى ٤٩٠ ألف برميل يومياً في العام المقبل، بحسب وزير الدولة في وزارة النفط السوداني علي أحمد عثمان. وتشكل إيرادات النفط ٤٥ بالمئة من ميزانية شمال السودان، وترتفع إلى قرابة ٩٨ بالمئة بالنسبة إلى موازنة حكومة جنوب السودان. وبموجب اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥ الذي أنهى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب يتقاسم شمال السودان وجنوبه عائدات البترول بنسبة ٥٠ بالمئة لكل منهما. ويحذر اقتصاديون من تأثيرات فادحة للانفصال في الاقتصاد السوداني، حيث ستفقد الخرطوم جزءاً كبيراً من العائدات النفطية، وسينتج من ذلك تراجع كبير في تدفقات النقد الأجنبي وتفاقم في عجز الموازنة العامة. ولهذا يبحث السودان عن موارد أخرى بديلة للنفط (**الجزيرة نت**، ١٥/ ٦/ ٢٠١١).

ـ أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع ١٣,٦ بالمئة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، وأن معظم النمو سيأتي من رفع طاقة توليد الكهرباء. وبحسب تقديرات الوكالة، بلغ الطلب على الغاز في ٢٠١٠ نحو ٣٢٨٤ مليار متر مكعب، ويتوقع أن يرتفع إلى نحو ٣٨٠٠ مليار متر مكعب بحلول ٢٠١٦. وأكدت الوكالة أن توليد الكهرباء ما زال المحرك الرئيسي لنمو الطلب على الغاز، وتفيد التقديرات بأن استهلاك القطاع زاد خمسة

بالمئة في ٢٠١٠ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/ ٦/ ٢٠١١).

ـ كشفت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي المصرية فايزة أبو النجا أن القاهرة رفضت قرضاً من البنك الدولي بسبب شروط لا تتناسب مع المصلحة الوطنية. وأوضحت أن الحكومة الحالية لا تخضع لأي شروط من البنك الدولي أو من صندوق النقد الدولي، مشيرة إلى أنها تضع المصلحة العليا للبلاد ـ بعد ثورة ٢٥ يناير ـ قبل أي اعتبار آخر. وقد قدمت أبو النجا احتجاجاً لدى السفارة الأمريكية في مصر تحذر فيه من انتهاك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للسيادة المصرية، ومحاولتها إملاء شروط معينة على مصر مقابل ما تقدمه. وجاء موقف أبو النجا رداً على نشر الوكالة إعلانات في الصحف المصرية تعرض فيها منحاً بتكلفة ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع في مصر، وبرنامجاً آخر بقيمة ٦٥ مليون دولار يهدف إلى تطوير الديمقراطية في مصر، شاملة الثقافة الانتخابية والأنشطة المدنية وحقوق الإنسان. وسجلت أبو النجا اعتراضاً على قيام الوكالة الأمريكية بتخطّي الحكومة المصرية باستدراج العروض مباشرة من الشعب المصري بدون الرجوع إلى المسؤولين المصريين، وقيامها بتنظيم ندوات في مصر لشرح أهداف برامج المساعدة والخطوات اللازمة (**الجزيرة نت**، ٢٠/ ٦/ ٢٠١١).

ـ وافق مجلس الوزراء المصري خلال اجتماعه برئاسة عصام شرف رئيس مجلس الوزراء على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ التي قدرت فيها نسبة العجز بحدود ٨,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقدرت النفقات بنحو ٤٩٠,٦ مليار جنيه والواردات بـ ٣٥٠,٦ مليار جنيه، أي بعجز قدره ١٤٠ مليار جنيه (**الأهرام**، القاهرة، ٢٣/ ٦/ ٢٠١١).

ـ دعا رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، المصارف العربية إلى القيام بدور قيادي في دعم الاصلاحات الاقتصادية والاندماج الإقليمي لصوغ مستقبل المنطقة، باعتبارها المحرك الحقيقي للنمو والتنمية والأذرع المالية القادرة على المساهمة بفاعلية في تمويل مشاريع إعادة الاعمار والتنمية في دول انتشارها، بما من شأنه أن يشكل دعامة صلبة لاستقرار المجتمعات والجماعات المحلية. وجاءت دعوة طربيه في افتتاح أعمال القمة المصرفية العربية الدولية ـ التي عقدها اتحاد المصارف العربية في روما بعنوان «مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأثيرها في الاقتصاد العالمي». وأكد طربيه ضرورة تعزيز الاستثمار بين الدول العربية وتشجيع التجارة البينية العربية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والبضائع والخدمات بين الدول العربية، من أجل ضمان تنمية مستدامة وتحفيز النمو وتوفير فرص العمل وتوفير رفاه الأجيال المقبلة، مشيراً إلى تمتع المنطقة العربية بمخزون هائل من الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية، إذ إن موجودات القطاع المصرفي العربي تجاوزت في العام الماضي ٣ آلاف مليار دولار، وقاربت قاعدة الودائع الـ مليار دولار، بينما وصل مجموع التسليفات إلى

مليار دولار (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١).

ـ ذكرت الجمعية السويسرية للحوار الأوروبي ـ العربي ـ الإسلامي» أن معطيات الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص في العام ٢٠٠٧ حول الحدود البحرية، وكذلك الاتفاق الموقع بين قبرص وإسرائيل، لا تحفظ حق لبنان كاملاً في حدوده البحرية وثروته النفطية، ولذا على الحكومة اللبنانية التحرك لتصحيح الأمر بما يضمن عدم هدر أي مساحة من الحدود (**النهار**، بيروت، ٢٨/ ٦/ ٢٠١١).

ـ تركزت اهتمامات إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على جهود منع إفلاس الميزانية الأمريكية ورفع سقف الدين الأمريكي، في ضوء توقعات وصول العجز العام الأمريكي حد ١٤,٣ تريليون دولار بحلول ٢ آب/ أغسطس المقبل، الأمر الذي يتطلب تشريعاً من مجلس النواب الأمريكي يجيز المزيد من القروض لمواصلة الإنفاق العام. ويسيطر على المجلس الحزب الجمهوري الذي يرفض تفويض المزيد من الدين بدون خطوات ملموسة من إدارة أوباما للحد من الإنفاق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ٦/ ٢٠١١).

ـ أعلنت وكالة التأمين ضد المخاطر السياسية في البنك الدولي أنها ستحشد حوالى مليار دولار للتغطية التأمينية للدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر. وأضافت وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (ميغا) أن ممثليها يزورون مصر والأردن والمغرب وتونس للتباحث مع القطاع الخاص والوكالات الإقليمية والمشروعات الحكومية. ويستخدم المستثمرون الأجانب تأمين المخاطر السياسية لتغطية أنفسهم ضد خسارة الأصول من خلال الاضطراب السياسي والعنف والمصادرة والتأميم وغيرها من الاجراءات الحكومية (**السفير**، بيروت، ٢٩/ ٦/ ٢٠١١).

ـ انتخب مجلس صندوق النقد الدولي وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد رئيسة جديدة للصندوق، خلفاً لدومينيك ستراوس الذي كان استقال على خلفية فضيحة جنسية، لتصبح بذلك أول امرأة تتولى هذا المنصب (**السفير**، بيروت، ٢٩/ ٦/ ٢٠١١).

ـ أكد المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية نوبو تاناكا أن الوكالة قررت السحب من مخزن احتياطياتها الاستراتيجية من النفط كإجراء مؤقت لسد الفجوة في المعروض قبل ظهور أثر زيادة إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أو السعودية. وأوضح أن هذا الإجراء ـ الذي أثار استياء أوابك ـ مؤقت واستباقي سعياً إلى تحقيق هبوط هادئ لسوق الطاقة العالمية، مشيراً إلى أن الوكالة على اتصال دائم بالسعودية التي تعهدت بزيادة إمداداتها بعد فشل (أوبك) في الاتفاق على زيادة المعروض في اجتماعها الأخير في فيينا في التاسع من الشهر الجاري (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ٦/ ٢٠١١).

تموز/ يوليو ٢٠١١

ـ حققت عائدات قناة السويس ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ١٣ بالمئة خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي مقارنةً بالربع

الثالث من العام المالي الماضي. وبلغ إجمالي عائدات القناة خلال الفترة من أول كانون الثاني/ يناير وحتى نهاية آذار/ مارس الماضي مليارا و٢٠٠ مليون دولار، بزيادة ١٠٠ مليون دولار مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٧/ ٢٠١١).

- أشار أحمد السمان المتحدث الإعلامي باسم مجلس الوزراء المصري إلى أن عجز الموازنة خلال العام الحالي سيصل إلى ١٣٤,٣ مليار جنيه فقط (٢٢,٥ مليار دولار)، ستتم تغطية ١٢٠ مليار جنيه منها عن طريق الاقتراض الداخلي و١٤ مليار جنيه (٢,٣ مليار دولار) ستتم تغطيتها من المنح والمساعدات والقروض من دول عربية، هي السعودية وقطر والإمارات والكويت، مشيراً إلى أن مصر حصلت بالفعل على ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات من العربية السعودية، وذلك ضمن حزمة المساعدات التي تم الإعلان عنها مؤخراً والتي تبلغ ٤ مليارات دولار (**الشرق الأوسط**، لندن، ٤/ ٧/ ٢٠١١).

- قدر معهد التخطيط القومي إجمالي خسائر مصر الاقتصادية منذ اندلاع «ثورة ٢٥ يناير» وحتى منتصف آذار/ مارس بنحو ٣٧ مليار دولار (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/ ٧/ ٢٠١١).

- قال تقرير اقتصادي صدر في السعودية إن المملكة ستظل تحقق إيرادات نفطية تفوق متطلباتها للإنفاق على المدى المنظور على الأرجح، مشيراً إلى أن سعر النفط الحالي يفوق السعر المطلوب لموازنة الميزانية بنحو ٢٠ دولاراً للبرميل. ومن المسلم به أن أسعار النفط التي تراوحت عند مستوى ١٠٠ دولار للبرميل توفر للسعودية إيرادات نفطية ضخمة مما يهيئ لأوضاع مالية قوية في ظل ديون حكومية متدنية للغاية واحتياطيات حكومية مرتفعة. وقد جاءت هذه الموارد مؤاتية على نحو خاص خلال فورة ما عرف بـ «الربيع العربي» عندما أتاحت للدولة تعزيز مستويات الإنفاق والصرف على المواطن السعودي. وبين التقرير الصادر من شركة «جدوى للاستثمار» عن وجود تحولات رئيسية تنذر بتحديات فيما يتعلق بمستقبل الطاقة والإيرادات النفطية في المملكة إذا استمرت في مساراتها الحالية المرجحة. وأشارت إلى أن الارتفاع الحاد جداً في الاستهلاك المحلي للنفط (والغاز) في المملكة على حساب كمية النفط المتاحة للتصدير، يعتبر أول التحولات، إذ من شأن أسعار النفط المنخفضة ـ يباع النفط محليا بسعر يتراوح ما بين ٣ إلى ٢٠ بالمئة من الأسعار العالمية ـ أن تؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة في توظيف الموارد النفطية؛ حيث ينمو الاستهلاك المحلي بمعدل يفوق ضعفي النمو في الناتج الإجمالي غير النفطي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ٧/ ٢٠١١).

- أعلن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إطلاق «جسر جوي في الأيام المقبلة» لنقل الإمدادات إلى اثنتين من مناطق جنوب الصومال في حال مجاعة نتيجة الجفاف الحاد الذي تواجهانه (**النهار**، بيروت، ٢٢/ ٧/ ٢٠١١).

- أعلن محافظ بنك السودان المركزي، محمد خير الزبير، عن طرح السودان لعملته الجديدة بعد انفصال الجنوب عن

الشمال، وكان الجنوب قد طرح عملة «جنيه السودان الجديد» وتحمل صورة مؤسس الحركة الشعبية جون قرنق الأسبوع الماضي، وسط اتهامات متبادلة من الطرفين بالعمل على إلحاق أضرار بالاقتصاد من خلال إصدار عملة جديدة، واتفقت الخرطوم وجوبا على إصدار عملتين، لكنهما اختلفتا على مستقبل الجنيه القديم، ودخل الطرفان فيما اصطلح عليه «حرب العملات»، وقال الزبير: «اليوم نطرح العملة الجديدة في العاصمة والولايات وجاهزون لطرح أي كمية». واعتبر أن إصدار «العملة الجديدة بمثابة إيذان ببداية الجمهورية الثانية في السودان، ونسعى للقيام بكافة الإجراءات الاحترازية الضرورية لوقاية وحماية اقتصادنا القومي»، وتبلغ الكتلة النقدية في شمال السودان المراد استبدالها ١١ مليار جنيه سوداني (٤,٥ مليار دولار). في وقت تبلغ فيه الكتلة بالجنوب نحو ملياري جنيه «٧٠٠ مليون دولار»، واقترح الجنوبيون تداول العملة الورقية القديمة في الحركة التجارية بين البلدين، أو دفع الخرطوم لما يعادلها بالعملات الصعبة، إلا أن الشمال رفض المقترحات الجنوبية وطالب بالكتلة أو الاحتفاظ بها في «متحف»، ويستمر تداول العملة القديمة لمدة ثلاثة أشهر وامتصاصها تدريجياً في عملية إبدال وإحلال لتفادي عملية ارتباك في التبديل (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ٧/ ٢٠١١).

ـ أعلن مسؤولون حكوميون في عمان أن الأردن تلقى منحة جديدة بقيمة مليار دولار من السعودية لمساعدة البلاد على مواجهة أعبائها المالية المتزايدة. وترفع المنحة الجديدة المساعدة المالية السعودية للأردن إلى ١,٤ مليار دولار خلال الشهرين الماضيين. وفي رسالة إلى القيادة السعودية، شكر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الرياض على مساعدتها للأردن الذي يعاني بفعل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة وارتفاع أسعار النفط. وتأتي المنحة السعودية الجديدة قبل أسبوع من بدء الأردن محادثات مع مجلس التعاون الخليجي بشأن شروط انضمامه إلى مجلس التعاون الخليجي (**السفير**، بيروت، ٢٧/ ٧/ ٢٠١١).

ـ رفضت الكويت طلباً رسمياً تقدم به العراق لوقف بناء ميناء مبارك الكبير بالقرب من حدوده، مشددة على أن حقوق العراق الملاحية لن تتأثر بهذا الميناء كونه لا يشكل أي إعاقة للملاحة البحرية في خور عبد الله» (**السفير**، بيروت، ٢٨/ ٧/ ٢٠١١).

ـ أكد السودان الجنوبي أنه يلحظ تقدماً في تسوية نزاعين مع الخرطوم بشأن تقاسم إيرادات النفط وإطلاق عملتين جديدتين. وقال باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في الجنوب: إن جنوب السودان سيدفع رسوماً تنسجم مع المعايير العالمية مقابل استخدام خطوط أنابيب تصدير النفط في الشمال بعد تخلي السودان عن طلبه الحصول على ٢٢,٨ دولار للبرميل. وبخصوص الخلاف حول العملة، أضاف أموم: أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من البنكين المركزيين بحيث يجري إحلال واستبدال جنيه جنوب

السودان (الجديد) بالجنيه السوداني (القديم) وأيضاً تحويل الجنيه السوداني في الخرطوم بطريقة تتسم بالشفافية. وقال: «سيخضع الجنيه القديم لنظام إدارة بالغ الوضوح بحيث لا يحدث إغراق للسوق بالجنيه السوداني». ويقول البنك المركزي السوداني إنه مستعد لإجراء مزيد من المحادثات لكنه سيسرع عملية إحلال العملة القديمة إذا لم تسفر المفاوضات عن شيء (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ٧/ ٢٠١١).

آب/ أغسطس ٢٠١١

- قدر صندوق رعاية الطفولة (اليونيسيف) عدد الأطفال المعرضين للموت في جنوب الصومال نتيجة سوء التغذية بنحو مليون و٢٥٠ ألف طفل (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٨/ ٢٠١١).

- توقع منتدى رجال الأعمال العراقي ـ الإيراني أن يصل حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران إلى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي نهاية العام الجاري، في حين إن حجم التجارة بين البلدين لم يتجاوز الـ ٦ مليارات دولار نهاية العام الماضي (**الحياة**، بيروت، ٣/ ٨/ ٢٠١١).

- كشف تقرير اقتصادي حديث صادر عن شركة «بوز آند كومباني» العالمية عن أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست الأعضاء لم يحقق مستوى التقدم المتوقع، مشيراً إلى أن هذا النمو يمثل جهود ست دول منفردة، وليس مجموعة متماسكة ومتوافقة تعمل بوصفها كياناً اقتصادياً متكاملاً. وقال تقرير الشركة: إن دول الخليج لم تتعامل بأسلوب يساعدها على التكامل الأشمل على دفع عجلة الاقتصاد في المنطقة بوتيرة أسرع كما فعل في نموذج الاتحاد الأوروبي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٨/ ٢٠١١).

- قال وزير المالية الجزائري، كريم جودي، إن الأموال الجزائرية المودعة في البنوك في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، «بمأمن عن أزمة الديون». وجاء تصريح جودي رداً على ضغوط تمارسها أوساط حزبية على الحكومة لدفعها إلى سحب الودائع المقدرة بـ ١٧٣,٦ مليار دولار من البنوك الأجنبية، منها ٦٠ مليار دولار مودعة في البنوك الأمريكية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٨/ ٢٠١١).

- أدى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة في الأسواق العالمية المغربية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، إلى زيادة العجز التجاري المغربي خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة بنسبة تصل إلى ٢١ بالمئة، وبلغ ١٠٦,٤ مليار درهم (١٣,٣ مليار دولار)، وأصبح ـ بحسب إحصائيات مكتب الصرف المغربي ـ يتجاوز قيمة الصادرات التي بلغت ٩٩,١ مليار درهم خلال الفترة نفسها (١٢,٣٩ مليار دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠/ ٨/ ٢٠١١).

- سجلت تقارير الشركات والمؤسسات العقارية الخاصة في لبنان انتعاشاً ملحوظاً في حركة السوق العقارية في أكثر من منطقة لبنانية خارج العاصمة، وخصوصاً في منطقتي كسروان وجبيل، كما في جبل لبنان والمتن الشمالي والشوف، نتيجة

ازدياد الطلب على الشقق والعقارات من قبل مجموعات سورية وأفراد من الطبقتين الثرية والمتوسطة. وبحسب هذه التقارير، فإن الأحداث الجارية في سورية دفعت بأعداد كبيرة من السوريين، خصوصاً ممّن هم على صلات قربى مع عائلات لبنانية، إلى التفكير في الاستقرار في لبنان من خلال تأمين السكن أولاً والانطلاق في الأعمال ثانياً. ومع دخول الأزمة في سورية شهرها السادس، تزايدت حركة انتقال السوريين إلى لبنان والإقبال على شراء العقارات (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ٨/ ٢٠١١).

أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

ـ أعلن البنك الدولي والبنك الأوروبي لاعادة الإعمار أن تقديرات كلفة إعادة إعمار ليبيا على مدى السنوات العشر المقبلة تتراوح بين ٢٥٠ مليار دولار و٥٠٠ مليار دولار، وأن قطاع النفط وحده يحتاج إلى ٢٥ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ١/ ٩/ ٢٠١١).

ـ حققت مصلحة الجمارك المصرية عائدات بلغت ١٣,٤ مليار جنيه (٢,٢ مليار دولار) للعام المالي الماضي، في مقابل ١٤,٦٧ مليار (٢,٦ مليار دولار) في العام السابق، بتراجع طفيف نسبته ٨ بالمئة. وحازت واردات مصر من معدات النقل وقطع غيارها على النصيب الأكبر، إذ ساهمت في نحو ٣٣ بالمئة من المجموع، أي نحو ٤,٤٢٢ مليار جنيه، ثم التجهيزات الطبية بنسبة ٢٣ بالمئة أي نحو ٣ مليارات جنيه، تلتها السلع الاستهلاكية بنسبة ١٩ بالمئة أي نحو ٢,٥ مليار جنيه. وأشار تقرير عن إنجازات مصلحة الجمارك لعام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، تسلّمه وزير المال المصري حازم الببلاوي، إلى «تجاوز الصادرات المصرية حاجز الـ ١٥٠ مليار جنيه (٢٥ مليار دولار) العام الماضي في مقابل ١٣٤,٥٤ ملياراً في العام المالي السابق بنمو ١٢ بالمئة. وحققت الواردات ٣٥٨ مليار جنيه (٦٠ مليار دولار) في مقابل ٣٣٠ ملياراً بزيادة ٨ بالمئة، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات للعام الماضي نحو ٤٢ بالمئة في مقابل ٤٠ بالمئة للعام السابق. وقد حلت دول الاتحاد الأوروبي على رأس القائمة لجهة قيمة الصادرات والواردات منها، وبلغت قيمة الأولى ٨,٤ مليار دولار العام الماضي في مقابل ٧,٣ مليار في العام السابق، بزيادة ١٥ بالمئة، في حين سجلت الواردات ٨٥,٩ مليار جنيه أي نحو ٢٤ بالمئة من الإجمالي». وأفاد بأن المجموعة العربية «تراجعت عن مركزها كأكبر مجموعة دول مستقبلة للصادرات المصرية لتحل بعد دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، بقيمة ٧ مليارات دولار فقط، ويُعزى ذلك إلى أثر الثورات العربية» (**الحياة**، بيروت، ٥/ ٩/ ٢٠١١).

ـ أبدت الأمم المتحدة مخاوف من تبعات السياسات التقشفية التي تفرضها أزمة الديون السيادية والعجز المالي الضخم على الدول الصناعية الكبرى، أي الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو واليابان، محذرة من أن الاقتصاد العالمي مهدّد بفقدان زخم انتعاشه وتراجع أدائه خلال السنة مقترباً من مستوى الركود. وأوضح «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد) في تقريره السنوي، أن

الاقتصاد العالمي الذي بالكاد استعاد مستويات نمو ما قبل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، بفضل الأداء القوي للاقتصادات الناشئة والنامية، بدأ يتباطأ، ويُتوقع تراجع وتيرة نموه من ٤ بالمئة العام الماضي إلى ٣ بالمئة هذه السنة (**الحياة**، بيروت، ٦/ ٩/ ٢٠١١).

- قررت الحكومة القطرية تخصيص نحو ٨,٢٤ مليار دولار من أجل زيادة رواتب موظفي القطاع العام والعسكريين بنسب تتراوح بين ٥٠ و١٢٠ بالمئة (**الحياة**، بيروت، ٨/ ٩/ ٢٠١١).

- أكد مجلس وزراء المالية العرب في ختام اجتماعه الاستثنائي في أبوظبي أهمية إيجاد علاجات شاملة لمشكلة البطالة، وإعادة النظر في سياسات التنمية المستدامة لتشمل جميع شرائح المجتمع. وقد ناقش المجتمعون التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة التي تواجه البلدان العربية، وذلك في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية من جانب، والأحداث التي تشهدها بعض البلدان العربية من جانب آخر. واعتبر الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية في كلمة أمام الاجتماع أن ظروفاً عربية وإقليمية ودولية يعيشها الوطن العربي تتطلب مستوى أكبر من التنسيق؛ حيث تواجه البلدان العربية عدة تحديات؛ منها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي انخفض من ٦,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٩، وانخفاض الصادرات العربية بنسبة ٣٢ بالمئة وارتفاع معدلات الدين الخارجي التي بلغت نسبة تتراوح بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول وارتفاع تكلفة الوقود والغذاء، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة تزيد على ١٥ بالمئة، وبصفة خاصة بين الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد؛ حيث تشير الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أنه ينبغي لدول المنطقة خلق فرص عمل تتراوح بين ٥٠ و٧٥ مليون فرصة عمل خلال العقد المقبل، حيث تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه البلدان العربية (**الحياة**، بيروت، ٨/ ٩/ ٢٠١١).

- بلغ عجز الموازنة المصرية ٤,٩٩ مليار دولار خلال الفترة الممتدة من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو الماضيين (**الحياة**، بيروت، ٩/ ٩/ ٢٠١١).

- أفاد تقرير صادر في واشنطن عن شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة أن نحو ٧٥٠ ألف شخص يواجهون الموت جوعاً في الصومال (**الحياة**، بيروت، ٩/ ٩/ ٢٠١١).

- تعهد وزراء مالية دول مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (جي ٨) في مدينة مارسيليا جنوبي فرنسا بتقديم ٣٨ مليار دولار الى تونس ومصر والمغرب والأردن بين ٢٠١١ و٢٠١٣، موسعين اتفاقاً يعود إلى أيار/ مايو الماضي، مع دعوة ليبيا إلى المشاركة أيضاً، مع توقع أن تزيد المساعدة الثنائية لدول المجموعة من ٢٠ إلى نحو ٤٠ مليار دولار (**النهار**، بيروت، ١١/ ٩/ ٢٠١١).

- دعت السعودية رجال الأعمال الأوروبيين إلى الإفادة من فرص التعاون والمشاريع الكبيرة التي توفرها المملكة. وقال وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله علي

رضا بأن معدل النمو في السعودية «سيظل قوياً وسيصل العام الحالي إلى ٦,٥ بالمئة، بعدما كان ٤,١ بالمئة العام الماضي. وأوضح في كلمة في «المنتدى السعودي ـ الأوروبي» الذي عقد في بلجيكا في نهاية الأسبوع الماضي أن السعودية أطلقت برامج استثمارية واسعة بلغت قيمتها ٢٨٢ مليار دولار في مختلف المجالات. وتابع أن القطاع الخاص يضطلع بدور كبير في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع المؤسسات العامة والشركاء الأجانب (**الحياة**، بيروت، ١٢/ ٩/ ٢٠١١).

ـ كشفت مجموعة «مؤسسة الفوسفات» المغربية عن مخطط استثماري جديد بقيمة ٩٧,٧ مليار درهم (١٢,٢ مليار دولار) بهدف رفع قدراتها الإنتاجية من ٢٤ مليون طن حاليا إلى ٥٠ مليون طن من الفوسفات المركز بحلول عام ٢٠٢٠ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/ ٩/ ٢٠١١).

ـ قدّر وزير المال السوري محمد الجليلاتي، الاحتياط من العملات الأجنبية ـ باستثناء الذهب بنحو ١٨ مليار دولار، وهو «يغطي حاجة سورية من الاستيراد لأكثر من ٢٠ شهراً». وقال الجليلاتي إنه يطمح إلى عودة الأموال المهاجرة والمقدرة بنحو ٨٠ مليار دولار، بدلاً من الوقوع في وطأة أعباء الديون وشروط المدينين. وأوضح أن الحكومة «فضلت عدم طرح سندات خزينة هذه السنة، كي لا تحمل الموازنة عجزاً إضافياً، لأنها ستدفع عليها فوائد بنحو ٩ بالمئة. علماً أن العجز المقدر في الموازنة العامة هذه السنة، يصل إلى نحو ١٦٧ مليار ليرة (الدولار الأمريكي يساوي ٤٨,٥ ليرة تقريباً). ولفت إلى أن الدولة تدعم المشتقات النفطية والكهرباء بحدود ٢٥٠ مليار ليرة سنوياً. وكان عميد معهد التخطيط في دمشق عادل قضماني قدّر حجم الأضرار نتيجة الأحداث التي شهدتها سورية «بنحو ١٣ مليار ليرة سورية، من بينها ٣ مليارات ليرة للمنشآت التي يملكها الأفراد، و١٠ مليارات ليرة أضرار لحقت بالمؤسسات الحكومية» (**الحياة**، بيروت، ١٥/ ٩/ ٢٠١١).

ـ حثّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رجال الأعمال الأتراك على زيادة استثماراتهم في مصر ورفعها إلى خمسة مليارات دولار العام المقبل، مشيراً إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية في مصر الكافية لجذب المستثمرين إليها والتي تتناسب مع إمكانات رجال الأعمال الأتراك.وجاءت دعوة أردوغان خلال منتدى الأعمال المصري ـ التركي الذي عقد في القاهرة بحضور رئيس الوزراء المصري عصام شرف وأكثر من ٣٠٠ رجل أعمال مصريين وأتراك (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ٩/ ٢٠١١).

ـ حذرت وزارة الزراعة والري اليمنية من خطورة الوضع الغذائي وتدهور القطاع الزراعي جراء الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية. وأشارت مصادر اقتصادية إلى أن القطاع الزراعي هو أكثر القطاعات تضرراً من الاضطرابات الحاصلة منذ بداية العام الحالي، ما كبد المزارعين خسائر فادحة، بخاصة أن هذا القطاع يستوعب أكثر من ٥٨ بالمئة من قوة العمل في البلاد ويساهم بنحو ١٧,٦ بالمئة من الناتج المحلي، ويعتمد عليه ٧٤ بالمئة من السكان

(**الحياة**، بيروت، ١٦/ ٩/ ٢٠١١).

- ذكرت مصادر مالية ليبية أن إجمالي الأصول الليبية المجمدة حول العالم هو ١٧٠ مليار دولار، تم الإفراج عن بعضها، مشيراً إلى الإفراج عن ١٥ ملياراً من الاتحاد الأوروبي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٥/ ٩/ ٢٠١١).

- أوصى مجلس الأعمال السوري ـ العراقي المشترك، في ختام أعماله في حلب بتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير بين البلدين، وضرورة إلغاء رسم تأشيرة الدخول إلى سورية. ودعت التوصيات إلى «تشكيل عدد من اللجان في المجالات الاقتصادية والنقل والعلاقات العامة لمتابعة أعمال المجلس، وتسمية ممثل عن كل جانب لاستمرار التواصل بين البلدين، وزيادة عدد اجتماعات المجلس، واعتماد البطاقات الشخصية الموحدة لأعضائه من كلا الطرفين وحصول حاملها على الامتيازات والتسهيلات الضرورية لإجراءات التصدير والاستيراد، وتأسيس شركة مساهمة يمتلك مؤسسو الجانب السوري ٣٠ بالمئة منها مقابل النسبة نفسها للطرف العراقي والباقي يطرح للاكتتاب في البلدين (**السفير**، بيروت، ٢٧/ ٩/ ٢٠١١).

- برزت مؤشرات على احتمال تراجع الحكومة السورية عن قرارها المثير للجدل بمنع استيراد المواد التي يزيد رسمها الجمركي على ٥ بالمئة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠١١. وقد أثار القرار استياءً كبيراً بين التجار والصناعيين على حد سواء، كما أثار مخاوف كبيرة لدى الشارع من عودة مرحلة الثمانينيات وحالة التقشف وانعدام البضائع التي سادتها، وقال بيان لمجلس الوزراء السوري إن الحكومة ستعيد النظر ببعض بنود قرار التعليق بما يحقق المصلحة الوطنية (**السفير**، بيروت، ٢٨/ ٩/ ٢٠١١).

- أعلن رئيس المنظمة العربية للسياحة، بندر ابن فهد آل فهيد، أن قطاع السياحة العربي تكبد خسائر فاقت ٧ مليارات دولار خلال السنة الحالية، جراء الظروف الراهنة التي يشهدها عدد من البلدان العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ٩/ ٢٠١١).

- تمكنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من إقناع البرلمان الألماني بالموافقة على خطة إنقاذ اليونان الثانية التي طرحت في تموز/ يوليو الماضي. وقد استأنف ممثلو الترويكا ـ التي تضم صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي ـ في أثينا المحادثات مع المسؤولين اليونانيين لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع الموازنة لعام ٢٠١٢. وسيدرس وفد الترويكا مشروع الموازنة لعام ٢٠١٢ وبرنامج الخصخصة الذي تجد اليونان صعوبة في تطبيقه والتدابير المقبلة بعد ٢٠١٢ لتحقيق أهداف خطة الموازنة على سنوات التي تم التصويت عليها في نهاية حزيران/ يونيو، وتنص على توفير ٢٨,٤ مليار يورو بحلول ٢٠١٥ (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣٠/ ٩/ ٢٠١١) ■